

وعن احمد روايتان فصلان من فارق الامام بغير عذر بطلت
 صلاته على احدي الطرفين واحدا القولين وعلى قول مالك والشافعية
 واحدي الروايتين عن احمد وصحبت على قول عندنا ورواية احمد
 وفاتحة الفضيلة ولو سبق الامام في بعض الاركان ووافقه
 في البعض فيحتل ان يسقط ثواب الجماعة لحصول مخالفة وهذا
 هو الظاهر من كلامهم ان المساواة تقوت الفضيلة ويحتمل ان
 يثاب على ما وافق فيه ثواب الجماعة ولا يثاب على ما خالف فيه فيكتب
 له بعض ثواب الجماعة والمجتهد الاول ولو اري شخصاً يسبق
 الامام استغلبه ان يسجد شكر الله تعالى لانه فاسق او مصاب
 في دينه لحرمان الاجر فان المصاب **حرم** الثواب **مسئلة**
 وان قارنه في السلام ففيه وجهان في كتب الحنابلة
 اعمها لا تبطل بخلاف ما لو قارنه في تكبيرة الاحرام
 فانها لا تنعقد على الصحيح واذ قلنا لا تبطل فانت الفضيلة
 لحصول مخالفة وان سلم المأموم قبل الامام بنية المفارقة
 نظر ان كان بعذر لم تبطل والعذر كتطويل الامام وتركه سنة
 مفقودة كالشهادة الاول والقوت او قراءة السورة
 وغوخذك وان كان بغير عذر فطريقان كما في المفارقة بغير
 عذر صحيحها لا تبطل وان لم يربو المفارقة وسلم عاملاً كالمقدرة
 بطلت صلاته قطعاً لانه فعل حرامين احدهما تقدم الركن والثاني
 قطع القدرة من غير نية المفارقة وبها حرمان وقدم صرح بهذا
 الحكيم في الكفاية في باب صلاة الجماعة فقال ان المأموم اذا قارن
 في السلام كان حكمه حكم من فارق الامام بغير عذر وحكم
 فارق الامام بغير عذر ولا نية المفارقة بطلان صلاته

اوله ادخلت المساواة
 تقوت الفضيلة فالمساواة
 قوله المتوجه الاول صفة
 وان قوله ويحتمل ان يثاب
 الخ هو للمعتد لانه لم يركب
 النهي بالنسبة للمعاذ

وان كان

وان كان بنية المفارقة فعلى التفصيل بين المعذور وغيره وحزم
 القوي في الجواهر في باب صفة الصلاة بان المأموم اذا سلم قبل
 شروع الامام في السلام بطلت صلاته ان لم ينوي المفارقة وان
 نوىها ففيه الخلاف في المفارقة بغير عذر وكذا الكفر به في شرح
 المهذب وايضا فالنعم بالسلام كتقدم المأموم المسبوق
 الي القيام بغير نية المفارقة فكأن تبطل هناك تبطل ههنا
 وكذلك القيام الي الغل المطلق للزيادة بغير نيتها واعلم
 ان نفس اقدامه على السلام منع ذكره للقدرة من غير المفارقة
 لا يقوم مقام النية لان الافعال المحرمة اذا مرت تترتب بها النية
 لا بعد بها كما لو غسل في الوضوء بلا نية رفع الحدث وكما لو اقدم
 السيد على بيع العبد الجاني قبل اختياره للقدرة فان نفس اقدامه
 على البيع لا يكون اختياراً للقدرة على الصحيح بل لا بد ان يختار
 القدر ثم يبيع قال الرافعي في سجود السهوان المأموم الموافق
 اذا سلم خلف الامام ساهباً لا يسجد بل يحتمل الامام سموه
 والامام لا يجلس سهواً المأموم سهواً يبطل الصلاة عمده فعلم
 بذلك كله ان التقدم بالسلام بغير نية المفارقة مبطل
 فان قيل فقد ذكر الرافعي في آخر سجود السهوان الامام
 اذا سلم ناسياً وترك سجود السهوان المأموم اذا سجد للسهو
 او لم يسجد وسلم عامداً ثم عاد الامام وسجد لا يتابعه المأموم
 لان السلام عامداً ينقض قطع القدر وكل مقام نية المفارقة في جوابه
 ان ذلك يقطع القدرة المتوجهة وذلك ان الامام اذا سلم قبل
 سجود السهوان احتمل ان يكون سلامه عامداً واحتمل ان يكون
 ناسياً وفيما القدرة وهي لا تقضي فاذا سلم الامام في سجود

وقد مر عليه في نسخة ان المأموم اذا سلم
 الامام من غير نية المفارقة ان سلامه مبطل
 ينقض قطع القدرة